### أشادوا بما شهدته الجلسة الأخيرة بإقرارها العديد من القوانين المهمة للمواطنين

# نواب : تأجيل أقساط القروض يشمل المتقاعدين

**حماد : قانون «الإنقاذ» يمنح أصحاب المشروعات الصغيرة قروضا بحد أقصى 250 ألف دينار من «الصندوق الوطني»**

سعدون حماد

عبدالله الطريجي

أشاد عدد من النواب بالإنجاز التشريعي المهم الذي حققه مجلس الأمة في الجلسة ، وطالبوا الحكومة بالاستعجال في نشر القوانين التي صدرت في تلك بالجلسة بالجريدة الرسمية، ليتسنى تنفيذها واستفادة المواطنين منها ، معربين في الوقت نفسه عن أملهم بأن يتجاوز المجلس بنجاح المرحلة الراهنة ، من أجل لتوافق على المزيد من الأولويات التي ينتظرها الشعب الكويتي.

في هذا الإطار أكد النائب سعدون حماد أن الجلسة الماضية شهدت إقرار قوانين مهمة للمواطنين، مؤكدا أن قانون تأجيل أقساط القروض لمدة 6 أشهر ينطبق على المتقاعدين .

وقال حماد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة، إن مجلس الأمة وافق في الجلسة الماضية على قوانين مهمة بالنسبة للمواطنين، منها قانون تأجيل أقساط القروض لمدة 6 شهور، وقانون إنقاذ المشروعات الصغيرة والمتوسطة من تداعيات أزمة كورونا بتكلفة 500 مليون دينار.

وأوضح أن قانون «الإنقاذ» يمنح أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة قروضا بحد أقصى 250 ألف دينار، للمقترضين من الصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة أو المقترضين من البنوك المحلية.

وأكد حماد أن هذه القوانين انتظرها المواطنون وتم وضعها ضمن الأولويات وتحديد الجلسة لإقرارها، مشيرا إلى أن هناك نوابا قاطعوا تلك الجلسة ونوابا آخرين حضروا للتصويت على هذه القوانين التي تهم شريحة كبيرة من المواطنين.أضاف : «أستغرب قيام البعض بتبرير عدم حضور الجلسة بأن هناك ضرائب على الأفراد، أو أن تأجيل الأقساط لا يشمل المتقاعدين»، مبينا أن «النواب الذين حضروا الجلسة حرصوا على إقرار هذه القوانين».

وأكد أن قانون تأجيل أقساط القروض لا يتضمن أي ضرائب بل فقط تأجيل الأقساط كما حصل في السابق، وينص على أن التأجيل يشمل المواطنين المسجلين في صندوقي معالجة أوضاع المتعثرين، ودعم الأسرة والمسجلين في التأمينات الاجتماعية وبنك الائتمان ومؤسسة الرعاية السكنية.

من جهته طالب النائب د. عبد الله الطريجي بالإسراع في تنفيذ القوانين التي أقرها مجلس الامة بجلسته الأخيرة، داعيا وزير المالية خليفة حمادة إلى الرد على استفسارات المواطنين بشأن تلك القوانين، لا سيما قانون تأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر.

وقال الطريجي في بيان صحافي،»إننا وافقنا على هذا القانون، وكذلك القانون المتعلق بضمان تمويل البنوك لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بهدف التخفيف عن المواطنين في مواجهة تداعيات فيروس كورونا، وهذا واجب علينا ولا منة في ذلك، إلا أن الكثير من الاستفسارات التي يرددها المواطنون تتطلب من الوزير المختص الرد عليها سريعا.»

وأوضح أن على الحكومة كذلك الاستعجال في إجراءات نشر القوانين التي أقرها المجلس بجلسته السابقة في الجريدة الرسمية، ليتسنى تنفيذها واستفادة المواطنين منها، معربا عن أمله في نجاح المجلس بتجاوز المرحلة الراهنة من أجل التوافق على إقرار المزيد من القوانين التي ينتظرها الشعب الكويتي العزيز.

**الطريجي : نأمل أن يتجاوز المجلس المرحلة الراهنة بنجاح للتوافق على المزيد من الأولويات التي ينتظرها الشعب الكويتي**

### التقى السفير الإسبانيا لدى البلاد

## الغانم استقبل سفير الكويت لدى أرمينيا

مرزوق الغانم مستقبلاً سفيرنا في أرمينيا

استقبل رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم في مكتبه أمس سفير دولة الكويت لدى جمهورية أرمينيا نواف عبد العزيز العنزي.من ناحية أخرى استقبل الغانم سفير مملكة إسبانيا لدى دولة الكويت ميغيل خوسي مورو إغيلار.

.. ومستقبلاً السفير الإسباني لدى البلاد

### تستهدف التوافق مع أغلب الممارسات العالمية وتفادي الملاحظات التي تكشفت خلال التطبيق العملي

# «المالية» البرلمانية تناقش الأحد التعديلات على قانون «أسواق المال»

**إشراك كل من البورصة ووكالة المقاصة باتخاذ القرارات وإصدار التعليمات في حالات الكوارث والأزمات**

تناقش لجنة المالية البرلمانية بعد غد الأحد، تعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 في شأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

وينص الاقتراح المحال من اللجنة التشريعية بالموافقة على استبدال المواد « 44 » و 57 من القانون رقم 7 لسنة 2010 المشار إليه، بإشراك كل من البورصة ووكالة المقاصة في اتخاذ القرارات، وإصدار التعليمات في حالات الكوارث والأزمات وجاءت التعديلات على النحو التالي: «تعديل المادة « 44 » أنه في حالة وجود تداولات تؤثر على العدالة أو الشفافية أو كفاءة السوق للهيئة، اتخاذ التدابير بإلغاء التداول لفترة زمنية محددة أو إلغاء الصفقات على سهم معين، وكذلك تعديل أو إيقاف أي من قواعد البورصة بعد العرض على البورصة، كما نص على جواز أن تتضمن قواعد البورصة قيامها بايقاف التداول لفترة زمنية محددة وتعديل أيام وساعات التداول وذلك بعد موافقة الهيئة. ونص الاقتراح بقانون في تعديل المادة « 57 » أن للهيئة بعد العرض على وكالة المقاصة يهدف الاقتراح بقانون – حسبما جاء بمذكرته الإيضاحية إلى تعديل القانون لمزيد من التنظيم إصدار التعليمات بالتعديل أو وقف العمل بأي من قواعد وكالة المقاصة».

وللتوافق مع أغلب الممارسات العالمية ولتفادي الملاحظات التي تبينت خلال التطبيق العملي من خلال إشراك القرار الفني بالقرار الرقابي.

وأوضح عرض اللجنة أنه وبعد البحث والدراسة تبين للجنة أنه لا تشوب الاقتراح بقانون شبهة مخالفة الدستور، أما مسألة الملائمة فتترك للجنة المختصة لتبحثها مع الجهات المعنية.

اجتماع سابق للجنة المالية

كما أبدت اللجنة الملاحظات التالية :

عدم وضوح المقصود بعبارة «بعد عرض» حيث إنها قد تعني اشتراط الموافقة أو مجرد الإخطار لذا من الأفضل استخدام عبارة واضحة مثل «بعد الموافقة»، كذلك يفضل تحديد الجهة المقصودة في «البورصة» عند عرض البورصة باستبدالها بعبارة «مجلس إدارة البورصة» على سبيل المثال. لم تحدد المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون المقصود بالتداولات التي تؤثر على العدالة أو الشفافية أو كفاءة السوق، وترى اللجنة توصية اللجنة المختصة بأهمية أن يتم تحديدها بشكل واضح بعد أخذ رأي مقدمي الاقتراح والجهات المختصة.

ورأت اللجنة بعد المناقشة وتبادل الآراء، الموافقة بإجماع آراء الحاضرين من الأعضاء على الاقتراح بقانون مع الأخذ بالملاحظات السالف بيانها.

## حمدان العازمي : الحكومة تعتزم رفع الضرائب خلال «تحصين» رئيس الوزراء

حمدان العازمي

توقع النائب حمدان العازمي أن يكون هدف الحكومة من وراء تأجيل استجوابات رئيس الوزراء، التخطيط لتمرير فرض الضرائب وزيادة الرسوم، في وقت يكون فيه سمو الرئيس محصنا من المساءلة».

وقال العازمي: «لكننا لن نقف متفرجين أمام هذا المخطط المفضوح، فالمساس بجيب المواطن سيكون آخر مسمار في نعش هذه الحكومة».

## فارس العتيبي يطالب وزير العدل بحل مشاكل جهاز المناقصات

طالب النائب فارس العتيبي وزير العدل بالسرعة في حل مشاكل جهاز المناقصات الذي يعاني منها من عدة سنوات، مضيفا أن جهاز المناقصات لا يمكن إهماله، إذ يمثل أهمية في تنظيم المشاريع الحكومية كافة.

وأشار العتيبي إلى أنه تقدم وبعض النواب بعدد من الأسئلة بخصوص الأوضاع غير الطبيعية داخل هذا المكان الحيوي، «ونحن بانتظار ردود الوزير».

## مطيع يوجه 15 سؤالا إلى 15 وزيرا

أحمد مطيع

وجه النائب د. أحمد مطيع 15 سؤالاً برلمانيا إلى جميع الوزراء بشأن عدد الجهات الرقابية التي تتولى أعمال الرقابة في وزاراتهم والجهات التابعة لها.

نص السؤال على ما يلي:

تُعد الرقابة على عمل الأجهزة والإدارات ضمانة على صحة القرارات والأعمال الصادرة منها، وهي ترتبط ارتباطا وثيقا بالعملية الإدارية وما يصاحبها من وضع الخطط وتنظيم الأعمال وتوجيه أفراد ومجموعات العمل.

فمن خلالها نتمكن من قياس فعالية هذه الخطط والأعمال ورصد الأخطاء والانحرافات ومعالجتها وكذلك نحمي المال العام من الضياع أو الاختلاس أو سوء الاستعمال وبالتالي تتحقق الغايات المأمولة بنتائج إيجابية ناجحة.

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي، على أن تزود الإجابة بالمستندات الدالة على ذلك:

1 – عدد الجهات الرقابية التي تتولى أعمال الرقابة في وزاراتكم والجهات التابعة لها.

2 – هل سجلت الجهات الرقابية مخالفات أو ملاحظات على المكاتب في السنوات المالية منذ 2017 حتى 2020؟ إذا كانت الإجابة الإيجاب، فيرجى تزويدي بهذه المخالفات والملاحظات.

3 – ما إجراءات الوزارات المتبعة في حال وجود مخالفات أو ملاحظات من الجهات الرقابية؟ مع تزويدي بصورة ضوئية من هذه التقارير وما تم بشأنها.

4 – ما الإجراءات المتبعة بحق المتسببين في المخالفات والملاحظات التي سجلتها الجهات الرقابية.

# الصقعبي يوجه 17 سؤالا إلى 15 وزيرا

وجه النائب د. عبدالعزيز الصقعبي 17 سؤالا إلى جميع الوزراء ، ونصت الأسئلة على ما يلي:

سؤال مشترك إلى 15 وزيرا

نص السؤال على ما يلي:

صدر المرسوم رقم «18» لسنة 2021 بتشكيل الوزارة وقد احتوى التشكيل على تغير كبير في حقائب الوزراء وتبعيات جهاتهم، لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

– الجهات كافة التابعة لوزاراتكم والأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية والمؤسسة العامة للرعاية السكنية ومكتب وزير الدولة لشؤون الشباب والأمانة العامة لمجلس الوزراء والسند القانوني في تبعية هذه الجهات للوزير.

سؤال إلى وزير الدولة لشؤون الإسكان

نص السؤال على ما يلي:

يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 –نسخة على قرص مدمج «CD» أو شريحة ذاكرة « Flash Mem–ry» من النظام الأساسي لبنك الائتمان الكويتي.

2 – صورة ضوئية من مرسوم نقل تبعية بنك الائتمان الكويتي إلى وزير الدولة لشؤون البلدية وزير الدولة لشؤون الإسكان والتطوير العمراني.

3 – حددت المادة «4» من القانون رقم «30» لسنة 1965 بإنشاء بنك الائتمان الكويتي «3» أغراض رئيسة للبنك، فما الخدمات التي يقدمها البنك لتحقيق هذه الأغراض؟

4 – وفق البيانات المدققة للمراقب المالي المستقل لم يدفع حتى اليوم زيادة رأس المال«5.00.000.000د.ك» المخصصة لتغطية أحكام المادتين «28 مكررا» و «28 مكررا أ» من القانون رقم «47» لسنة 1993، فما السبب في ذلك؟

5 – نسخة على قرص مدمج «CD» أو شريحة ذاكرة « Flash Me–ory» بجميع المخاطبات التي تمت بين بنك الائتمان الكويتي والجهات المختصة فيما يخص البند الرابع من السؤال.

سؤال إلى وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء

نص السؤال على ما يلي:استنادا إلى البيان الأسبوعي الصادر من مجلس الوزراء في اجتماعه المنعقد في 15 مارس 2021، يرجى وتزويدي بالآتي:

– نسخة على قرص مدمج «CD» أو شريحة ذاكرة «Flash Memory» من التقرير المقدم من الهيئة العامة للبيئة بشأن المنظومة المتكاملة للتعامل مع النفايات في دولة الكويت والقرارات المبنية على ذلك.

عبد العزيز الصقعبي